

مريم يفوت*

العلاقة بين الإسلام و الديمقراطية لدى العدل و الإحسان

في

القسم الثاني:

التجربة الديمقراطية: رؤى قوى سياسية لتعزيز الانتقال الديمقراطي

في

"نحو رؤية جامعة لتعزيز الانتقال الديمقراطي في المغرب"

مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية

١٧ يونيو/ حزيران ٢٠٠٧

أود أن أتناول الفقرة التي تشير فيها ورقة الدكتور عبد العزيز النويضي إلى العلاقة بين الإسلام و الديمقراطية وخاصة الفقرة التي تتضمن ما يلي : "...فهذا يعني من جهة أن تقبل القوى ذات المرجعية الإسلامية بالديمقراطية كمنهج وكقيمة بدون تحفظ ومن جهة أن تقبل القوى ذات المرجعيات الوطنية الأخرى أن تكون الشريعة الإسلامية، كقيم كونية وكنصوص حية قابلة لتأويل منسجم مع متطلبات احترام الكرامة الإنسانية، مصدرًا من مصادر التشريع وفق ضوابط دستور ديمقراطي يكرس قواعد حقوق الإنسان في مفهومها الكوني..."

سؤال الديمقراطية والإسلام معًا لأنه يرتبط بمستقبل المغرب

سؤال الديمقراطية والإسلام يجب أن نتعامل معه وأن نجيب عنه لأننا في بلد غالبية سكانه مسلمون ولأن جزءًا من الفاعلين السياسيين هم ذوي مرجعية إسلامية، وأيضًا لأننا، على مستوى دولي، أصبحنا نجد نوعين من الخطاب: الخطاب الغربي الرسمي الذي يحاول أن يقنع الآخر بأن الإسلام معاد للديمقراطية ويحاول أن يحرّجنا بالسؤال: هل أنت مع الإسلام أم مع الديمقراطية؟ خطاب متطرف يقابله خطاب متطرف لدى المسلمين أيضًا يعتبر الديمقراطية منتجًا غريبًا فهي بالتالي بدعة ومرفوضة من طرف الإسلام. من هنا تأتي أهمية طرح السؤال وتقريب وجهات النظر حوله من أجل التأسيس لحوار مثمر:

الإسلام لا يتناقض مع آليات الديمقراطية لعدة أسباب:

١- سبب نجده في تاريخنا: إن العهد النبوي الزاهر وعهود الخلفاء الراشدين من بعده بلورت ما هو أرقى من الديمقراطية. نظام الحكم في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم كان مبنياً على تحرير الإنسان من التسلط والاستبداد، فقد أسست هذه العهود لنظام اللامركزية، وفصل السلطة، وحرية التعبير، واحترام مبادئ المدينة... لكن الانكسار التاريخي الذي عرفه الإسلام مع استيلاء الأمويين على الحكم حرف مسار هذا الأخير وجعل منه حكماً استبدادياً (مثل المسجد كيف كان دوره في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين وكيف أصبح في ما بعد ذلك من عهد).

يجب في قراءتنا لتاريخ المسلمين أن نحدث قطيعة معرفية بين عصور الخلفاء الراشدين وما جاء بعدها من عهود، لأن هذه الفترة، حكم الأمويين وما بعده، هو ما تستغله الحكومات الغربية لتقول بأن نظام الحكم في الإسلام استبدادي بطبعه ولا يمكن أن يتلائم مع مبادئ الديمقراطية. ويؤكدون زعمهم هذا بإسقاطهم لنظام الديمقراطية على الدول العربية والإسلامية الخارجة لتوها من نير الاستعمار لتقع تحت نير تسلط حكامها، ويجعلون من فشلها في ظل هذه الأنظمة دليلاً على عدم صلاحية الديمقراطية في نظام إسلامي.

٢- أي قراءة متبصرة للقرآن والسنة توضح أنهما لم يتضمنا ما يشجع على الاستبداد، وأنه للأسف كانت هناك بعض القراءات الفقهية لتاريخ المسلمين شجعت القارئ على الاعتماد بأن الإسلام يشجع الاستبداد.

٣- الديمقراطية في نشأتها لم تكن لها مواقف ضد الدين.

٤- سبب نستخلصه من واقع مجموعة بلدان إسلامية ماضية لحد الآن في المسلسل الديمقراطي في مجالات عدة بنجاح بشهادة مراقبين دوليين: تركيا، ماليزيا، اندونيسيا...، تبقى الدول العربية وحدها تشكل حالة الاستثناء.

إذن ما يهم أن نتوافق عليه أن الإسلام كنظام حكم وكنظام حياة لا يتناقض مع مختلف آليات الديمقراطية من انتخاب وفصل للسلطات وحرية التعبير وتنظيم وحركة... ولا تقع في منزلق تقزيم الإسلام فقط في الشريعة الإسلامية التي ليست إلا جزءًا من الإسلام، ولأن مفهوم

الشريعة وتطبيقها في عصرنا الحالي من المفاهيم المتنازع عليها والتي تتطلب اجتهاد يقوم له أهل الرأي والعلم.